

قرار رقم (١٧٨) لسنة ٢٠١٣

بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق الوفاء لضباط
الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية وسير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٩٧) لسنة ١٩٩٥ بتسجيل صندوق الوفاء لضباط الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية برقم (٥٧٣) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٢/٨/١٢ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم (٦٨٣) لسنة ٢٠١٢ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٠ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة المؤرخة ٢٠١٣/٢/١٣ .



٤٦٠٧٦

قيد

مادة (١): أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٥/د) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط

العضوية) والمواد (٨/أ، ٣، ب، ١٠، ١٠ مكرر ١) من الباب

الثالث (المزايا التأمينية) النصوص التالية :-

الباب الثاني : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٥) : الاشتراكات ورسم الانضمام :

د) موارد سنوية بحد أدنى مائة وخمسون ألف جنيه ويستلزم لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية .

الباب الثالث : (المزايا التأمينية)

مادة (٨) : تصرف المزايا التأمينية التالية :-

أ) في حالة الإحالة للتقاعد :-

١) في حالة الإحالة للتقاعد في رتبة لواء :-

أ) بالنسبة للعضو المؤسس :-

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع خمسة وعشرون ألف جنيه وتزداد هذه الميزة بواقع ٢% سنوياً عن كل سنة اشتراك بالصندوق فسي رتبة اللواء حتى تاريخ التقاعد .

ب) بالنسبة للعضو غير المؤسس :-

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ألفين وسبع مائة وخمسون جنيه عن كل سنة اشتراك بالصندوق وتزداد هذه الميزة بواقع ٢% سنوياً عن كل سنة اشتراك بالصندوق في رتبة اللواء حتى تاريخ التقاعد على أن يكون الحد الأقصى للميزة هو الميزة التي يتقاضاها نظيره في الرتبة .

٣) في حالة الإحالة للتقاعد لبلوغ سن الستين عاماً قبل رتبة عقيد سنتين

(تشمل كافة الرتب أقل من عقيد) :-



٤٦٠٧٦

يعامل العضو معاملة انتهاء الخدمة كعقيد سنتين أي تحسب للعضو مستحقاته وفقاً للبند (١) عاليه على أن تصرف بنسبة ٧٣% من قيمتها .
(ب) فسي حالة انتهاء الخدمة بسبب السوفاة أو العجز القلي أو الجزلي المستديم ؛

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فسي حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع خمسة وعشرون ألف جنيه سواء كان عضو مؤسس أو عضو غير مؤسس ومهما كانت مدة اشتراكه بالصندوق وتزاد هذه الميزة بواقع ٢% سنوياً عن كل سنة اشتراك بالصندوق في رتبة اللواء حتى تاريخ الاستحقاق .

مادة (١٠) :

فسي حالة انتهاء الخدمة بسبب الفصل لأسباب مشهنة أو لسدواعي أمنية :-

يرد للعضو كافة مدفوعاته بالصندوق دون أي فوائد.

مادة (١٠) مكرر (١) :

أحكام عامة في صرف المزايا :-

(١) يشترط نصرف ميزة التقاعد لأي عضو سواء كان مؤسس أو غير مؤسس ألا تقل مدة اشتراك العضو بالصندوق عن ثلاث سنوات كاملة وفي حالة إحالته إلى التقاعد قبل مضي هذه المدة يستمر العضو في سداد التزاماته المالية حتى اكتمال هذه المدة اللازمة لاستحقاق الميزة .

(٢) لا تصرف الميزة عند الاستحقاق في رتبة لواء إلا بالانتهاء الفعلي للخدمة بوزارة الداخلية .

(٣) يتم اعتبار نهاية الخدمة في حركة الترقيات السنوية بالإحالة للمعاش بناء على رغبة العضو بمثابة نهاية الخدمة بالطريق الطبيعي من حيث استحقاق المزايا التأمينية وتصرف له الميزة التأمينية المقررة لرتبته .

(٤) تنتهي العضوية بانتهاء الخدمة بالإنقال إلى وظيفة مدنية وتسوى مستحقات العضو بالحصول على مدفوعاته بالإضافة إلى ٨% من قيمتها ، إلا أن انتهاء الخدمة بالنقل إلى وظيفة مدنية بترشيح من



٤٦٠٦٦

الوزارة يعتبر بمثابة انتهاء الخدمة بالطريق الطبيعي وتسوى مستحقات
العضو وفقاً لركبته عندئذ .

ثانياً : إضافة مادة جديدة برقم (١٠ مكرر ٢) للبواب الثالث (المزايا التأمينية)
نصها كالتالى :

الباب الثالث : (المزايا التأمينية)

مادة (١٠ مكرر ٢) :

فى حالات الخروج الجماعى أى كان سببه وعلى سبيل المثال الاستقالات أو
الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-
يقعن على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد
الحصول على موافقة الهيئة .

ثالثاً : إلغاء البند (ج) من المادة (٨) من الباب الثالث (المزايا التأمينية) .

مادة (٤) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. عادل منير
رئيس الهيئة
مكتب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦